سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

إلقاء القبض على قائد «جبهة ثوار جنوب سوريا» وقائد «المجلس العسكري» في درعا العقيد الركن أحمد فهد النعمة من قبل «جبهة النصرة» بتاريخ ٤ أيار/ مايو، فتح الباب للكثير من الأسئلة المؤجلة في معادلة الثورة.

فبغض النظر عن اعترافات العقيد النعمة حول تسليم «خربة غزالة» في أيار من العام الماضي، يبقى السؤال الأول حول دور الدول الداعمة في القرار العسكري من جهة، وغياب القرار المركزي بالنسبة للمجلس العسكري أو هيئة الأركان فيما يُعرف بالجيش الحر، حيث لم تكن قد تشكلت وزارة الدفاع بعد.

لنعترف أن هناك إشكالية كبيرة تتعلق بالعقيد النعمة، منذ صدور بيان عزل رقم ٧٣ الصادر عن المجلس العسكري في درعا بقيادة العميد فايز مجاريس بتاريخ ١٤ ـ ٠٧ ـ ٢٠١٣، والذي طالب بتحويله للمحكمة بعدة تُهم، لم يجر التحقيق بشأنها، وصولاً إلى رفضه قرار المجلس العسكري الذي اطاح برئيس هيئة الاركان السابق اللواء سليم ادريس، وانتهاءً بإعلانه مطلع أيار/مايو الحالي تشكيل «جبهة ثوار جنوب سوريا» والتي تضم عدداً من قادة فصائل المعارضة المسلحة العاملة في درعا.

بيان الجبهة الوليدة حمل مؤشرات نوعية وإيجابية لجهة رفض أسلمة الثورة وتسليمها للنصرة أو غيرها، وتأكيد هوية الثورة المدنية، مقابل المشروع الديني الذي خطف الثورة، مؤكداً أن البوابة الجنوبية ما زالت على نقائها الثوري حتى اليوم، بعكس الجبهات الشمالية والشرقية التي غزتها «داعش» لتبني مشروعها الاسلامي المرتبط بقاطعي الرؤوس حسب بيان تشكيل الجبهة.

ومهما تعددت الرؤى في تفسير الحدث، إلا أنها مجتمعة، لا تمنح «جبهة النصرة» شرعية عرض العقيد النعمة ورفاقه من ضباط الجيش الحر في درعا، وهم أبناء المنطقة، على الهيئة الشرعية التابع للنصرة كجهة قضائية ينقصها الحياد، وهو ما يُعيدنا إلى دروس «داعش» الأولى التي حاولت «جبهة النصرة» لفترة من الزمن أن تتمايز عنها كخطاب وسلوك، رغم معرفتنا الأكيدة بانتماء المجموعتين «داعش والنصرة» إلى تنظيم القاعدة برئاسة الظواهري المقيم في طهران الآن، خاصة وأن اعترافات النعمة جاءت تحت التهديد والتعذيب، مما يطعن بشرعية المحكمة بالمستويات المهنية والأخلاقية، ناهيك عن المستوى الوطني السوري لمرجعيتها الاسلامية غير السورية.

المحاكم الشرعية التي أعلنتها «داعش» في المناطق السورية المحررة، وإقامة بيعة الأمير التي تودي بكل من يرفضها إلى التهلكة بحكم معاداة شرع الله، استفزّت كل السوريين في مناطق سيطرتها، كما استفزّت الكتائب وفصائل الثورة التي لم تدخل في بيعة الأمير، مما دفعهم مجتمعين للتوافق على حرب «داعش» والتي كان للنصرة قصب السبق بها.

فهل بدأت «النصرة» تكشّف عن مشروعها الأصولي المرتبط بتنظيم القاعدة للسيطرة على سوريا بعد الانجازات النسبية التي حققتها في محاربة «داعش»؟ أم أنها أرادت من خلال هذه العملية أن تفرض نفسها في مواجهة المعادلات الدولية التي تُصر على تسليح أطراف غير إرهابية؟ وهل يكون بيان «جبهة ثوار جنوب سوريا» سببا لتوجس جبهة النصرة وتحركها بسرعة للقضاء على هذا التوجه المدني الذي قد يسحب في تطوره البساط من تحتها؟ أم أن النظام في علاقته المضمرة مع قادة التنظيمات الإسلامية المتطرفة، استطاع أن يفتح هذه الثغرة في الجبهة الجنوبية للحد من الانتصارات التي يحققها الجيش الحر هناك؟

بكل الأحوال هي تخطئ كثيرا حين تستفز مشاعر السوريين، سواء اتفقت معهم أم اختلفت.

الافتتاحية

بين المطالب المشروعة والتوقعات الممكنة

سامي شيحان

يبدو الائتلاف الوطني في سوريا هذه الأيام «مكسر عصا» كما يقول المثل، لكل من أراد أن يسجل مواقف باسم الثورة، فالقائم بأعمال السفارة السورية سابقا في لندن خالد الأيوبي يرى أن اعتراف واشنطن «القاصر» بالائتلاف المعارض، واعتبار مكاتبه «بعثة دبلوماسية أجنبية» لديها، يعتبر بمثابة «مقدمة لتقسيم سوريا والاعتراف بسلطتين فيها، واحدة تابعة للنظام والأخرى للمعارضة».

مع أنه يستدرك سريعا بالقول أن ذلك القرار لا يعد خطوة إيجابية إلا إذا قامت أمريكا بنزع الاعتراف الكامل عن النظام السوري وحشد الدعم الدولي لنزع الاعتراف عنه وتسليم سفاراته للائتلاف المعارض، وأعتقد بأن الفرق واضح بين اعتبار الخطوة ناقصة ويجب استكمالها بنزع الاعتراف بشكل كامل عن النظام وتسليم سفارات إلى المعارضة، وبين اعتباره مقدمة لتقسيم سوريا، هذا إذا تجاوزنا العبارات التي تتناول رئيس الائتلاف بشكل شخصي.

الناشطة السياسية مرح البقاعي رأت من أمريكا أن الفرق الوحيد الذي سيحققه اعتبار مكاتب الائتلاف الوطني بمثابة بعثات أجنبية، سيعود على أعضاء الائتلاف بشكل مادي متمثلا في زيادة الدعم فقط. لتذكرنا بأنها استقالت من الائتلاف سابقا لأنه «لا يمثل كل السوريين»، واتهامات أخرى بسوء التنظيم والإدارة.

لنعترف بأن الائتلاف ليس عصياً على التناول، بل ربما يكون من المهم تناول السياسات العامة لكل ما يتعلق بالثورة السورية كالائتلاف وسواه، لكن دعونا نُقر بحق الائتلاف في العمل بكل المستويات لخدمة أهداف الثورة المشروعة، دون أن نرفع سقف التوقعات الممكنة، فالزيارة بهذا المستوى حققت كثيرا من المكاسب للمعارضة بالمعنى السياسي والديبلوماسي وزيادة المعونات، لكنها بالتأكيد قصّرت عن طموحاتنا في تزويد المعارضة بصواريخ مضادة للطيران تساعد الجيش الحر بتحييد طيران النظام وتسرع بالتالي في سقوطه.

ومع إدراكنا المسبق بأن أمريكا لن تعطي المعارضة كل ما ترغبه، الآن بأقل تعديل، إلا أن ذلك يجب ألا يكون عائقا في سبيل عمل المعارضة السورية ومطالبها المشروعة.

موقع بشار في استراتيجية طهران

نبيل حيفاوي

كثرت في الفترة الأخيرة تصريحات صادرة عن مسؤولين إيرانيين، سياسيين وعسكريين وأمنيين، تفصح عن الدور الإيراني في الصراع الجاري في سوريا. وكان آخرها ما جاء على لسان مسؤول إيراني كبير، من أن إيران أصبحت موجودة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. أي لبنان وسوريا، وفيما مضى كانت غزة أيضا مشمولة بهذا القول.

في البدايات، ومع الأيام الأولى للثورة، رددت الدبلوماسية الإيرانية، ووسائط الإعلام في طهران، القول: إننا لن نسمح « للمؤامرة الإمبريالية الصهيونية» بالنيل من الحليف السوري، في جبهة «المقاومة والممانعة». وشكل هذا الخطاب موقفاً واضحا وحاسما من ثورة الشعب السوري.

ومن حينه، بدأت طلائع التدخل المباشر، تكنولوجيا وبشريا وتسليحا، لضرب الثورة وحماية النظام من السقوط، لكن الاعتراف بهذا التدخل تأخر حتى السنة الثالثة من عمر الثورة، وتزامن مع انكشاف المشاركة الميليشاوية الطائفية (حزب الله، ولواء أبو الفضل العباس)، فالعالم بات يعرف أن تلك الميليشيات مرتبطة عضويا بالاستراتيجية الإيرانية، تحت رايات طائفية.

إن كذبة «المقاومة والممانعة» لم تعد تنطلي على أحد، سواء فيما يتعلق بسلوك النظام السوري، أو بطبيعة التناقض الإيراني مع أميركا وإسرائيل، الذي لا يعدو محاولة لتحسين موقع امبراطورية «ولاية الفقيه»، في العلاقة مع واشنطن، على حساب البلدان العربية، وكذلك فإن حزب الله، وتنفيذا للأجندة الإيرانية بالسيطرة على لبنان، نقل البندقية بعد حرب ٢٠٠٦ إلى الكتف الذي يطلق منه النار على خصومه السياسيين اللبنانيين، وانتهت المقاومة التي ادعاها ضد إسرائيل، ليقاوم ثورة الشعب السوري.

مع توسّع الدور الإيراني غير المباشر والمباشر، وفي مناخ المناورات الإيرانية مع الغرب حول ما يدعى «الملف النووي»، تصاعدت لغة طهران في إبراز تأثيرها على الأزمة السورية، وبشكل لا يريح السلطة السورية، فكثيرا ما تنطحت إيران وحتى حزب الله، للإدلاء بتصريحات تبدو منها وكأن طهران هي المقرر في سياسة بشار الأسد، أو حزب الله حتى، فبعد نهاية معركة القصير، راح حزب الله يتباهى بأنه لعب الدور الحاسم في إنقاذ بشار الأسد من السقوط.

بالفعل، لولا تدخل حزب الله والحرس الثوري والعصابات الطائفية العراقية، ما استطاع النظام البقاء، وهنا، كما هو حال السياسات التحالفية، فميزان القوى ضمن الحلف، يحدد من هو الطرف المقرر بين بقية الأطراف.

في الدبلوماسية كما في المعارك العسكرية، أظهرت طهران إمساكها بمصير نظام بشار الأسد، ولم تخف رغبتها في دمج الأزمة السورية بالملف النووي الإيراني، ولإحكام السيطرة على سياسة نظام بشار بشكل تام، تمضي حكومة طهران بتوسيع دعمها لتعزيز نفوذها وصولا إلى جعل نظام بشار «محافظة إيرانية» .

في هذا الإطار تجيئ التصريحات الأخيرة لشخصيات نافذة في السلطة الإيرانية، حول ١٣٠٠٠٠، مقاتل إيراني سيحضرون إلى سوريا، والأهم بدلالته وأبعاده هو الإعلان عن تشكيل حزب الله «السوري».

فبصرف النظر عن تأسيس هكذا حزب في سوريا، أو عدمه، فالإعلان بذاته، ينطوي على تطاول الامتداد الإيراني وتجذره، بما يتجاوز موضوع «تحالف الممانعة والمقاومة»، نحو تقويض بنية نظام بشار الأمنية والعسكرية، وإنشاء بنية جديدة قلبا وقالبا، تكون مادتها البشرية ومؤسساتها خاضعة بالمطلق لقرار طهران، وهو يشبه أكثر ما يشبه نموذج حزب الله في لبنان.

لعل ما يتسرب من استياء داخل سلطة بشار، على لسان رجالات أمنية وعسكرية، تغمز من قناة العنجهية الإيرانية، و «الحزب إلاهية»، يرتبط بأحداث خاصة تتعلق بالسلوك الذي يقوم به قادة الحرس الثوري المتواجدون في سوريا، ومعهم قادة عسكريون من حزب الله. لكن معرفتهم بأن بقاءهم ممسكين بالسلطة، تحتاج الى «غض النظر» عن الممارسات الإيرانية، تجعلهم يتذمرون دون ضجيج.

وتعلم طهران أن نظام بشار مضطر للخضوع لأجندتها، فهي تقايضه على إملاءاتها، أو الانهيار.

لقد تحول النظام في سوريا إلى حجر على رقعة الشطرنج، يحركه اللاعب الإيراني، وستكون الصورة في تفاقم طالما النظام عاجز عن حماية نفسه بقواه الذاتية، وبالاعتماد على الداخل السوري.

الانسحاب من حمص هزيمة.. لكنها مُشرِفة!

ماجد حمود

تم مؤخرا تنفيذ الاتفاق بشأن المحاصرين في حمص القديمة، بعد أكثر من عامين من تطويق أحياء المدينة التي يسيطر عليها مقاتلوا الثورة، وفيها عدد من بضعة مئات من المدنيين. وكان التدمير اليومي بشتى صنوف الأسلحة ينال من حياة الناس الصامدين رغم التجويع، ومنع الأدوية وقطع الماء والكهرباء والاتصالات.

وعلى ضوء المعطيات العسكرية واللوجستية والسياسية، لم يكن من أفق أمام الثوار للرهان على فك الحصار بالقوة، وبالتالي رفض أية فكرة للتفاوض مع النظام، من أجل انقاذ حياة المدنيين، وحماية ما تبقى من مقاتلين صامدين في أصعب الظروف وأقساها.

اختار الصامدون في المدينة طريق التفاوض، وأبدوا الاستعداد للمساومة والتنازل، مقابل تحقيق مكاسب ولو محدودة.

حقق النظام من الاتفاق، بسط سيطرته على حمص بكاملها، باستثناء حي الوعر. وفتح الطريق للمساعدات الإنسانية لكل من بلدتي نبُل والزهراء في ريف حلب.

والإفراج عن عدد من أسرى إيران وروسيا لدى الثوار. وكان هذا الإفراج هو الهدف الأهم، حيث إيران وروسيا لعبتا دورا في صنع الاتفاق.

ما حققته الثورة من تنفذ الاتفاق، أن تم انقاذ مئات العائلات من المدنيين، وإبعادهم عن خطر موت محتم جراء وحشية القصف. كما حافظ الاتفاق على حياة مئات المقاتلين، ومكنهم من المغادرة بأسلحتهم سالمين. وتوجههم إلى مواقع يسيطر عليها الثوار في ريف حمص الشمالي، ليتابعوا من هناك قتالهم ضد قوات النظام والميليشيات الطائفية الحليفة له.

إن اضطرار مقاتلي الثورة للخروج من مواقعهم، يعتبر بالمفهوم العسكري «هزيمة»، لكنها هزيمة مشرفة، حيث لم تكن استسلاماً بل تفاوضاً، حقق فيه الثوار أيضاً مكسبا معنويا سياسياً، فاعتراف النظام بهم والرضوخ لعدد من شروطهم، وتوسط أطراف دولية، في الوصول للاتفاق، وضمان سير تنفيذه، سيكون له بعض الأثر على مستقبل التجربة التفاوضية في مناطق أخرى إن حصلت.

لاشك أن أحداً من الثوار والمناهضين للنظام لم يكن

يرغب بهذا الاتفاق، خاصة خروج المقاتلين من المدينة، لكن موازين القوى، واستشراف سير المواجهة في ظروف لا مقومات فيها لتعديل تلك الموازين، وتعريض المدنيين لمجزرة مؤكدة إذا دخل النظام المدينة بالاجتياح العسكري، هي من الأمور التي تجعل الرؤية العقلانية الهادئة والرصينة، بعيدة عن الكلمات النارية الحادة، التي يمكن أن توصف ما جرى بالتخاذل أو الانهيار والاستسلام.

إنه اتفاق مؤلم، ويحمل بعض معاني «الهزيمة»، لكنه بالنسبة للثورة ليس نهاية المطاف في المواجهة. وليتذكر الجميع بطولات حمص على امتداد تاريخ الثورة، كما الثمن الكبير الذي دفعه النظام في معركته لاجتياح المدينة.

لاشك أنه نجح بدخولها، ولم ينجح بتحقيق أهدافه الكاملة بإنهاء الثورة، حتى في حمص بالذات.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٨) ٢٠١٤/٥/١٢

قطار الهموم المتصاعد، من الحاجز إلى الغلاء فالتفكير بالهجرة

تحقيق: نوار الحموي

يعيش السوريون مع الهموم منذ عقود، وكانوا يدركون أن ثورتهم على الطغيان والاستبداد لن تقابل بالحوار والتنازل والتغيير السلمي من جانب السلطة، لا بل كانوا يعرفون سلفاً أنّ ثمن حريتهم كبير.

في هذه الأيام القاسية تتشابك الهموم وتزداد، فمنذ أيام قليلة أقدمت حكومة النظام على رفع سعر البنزين من ١٠٠ ليرة إلى ١٢٠ ليرة، فانعكس هذا الغلاءُ غلاءً على العديد من السلع والخدمات الضرورية، فالصحفية «هنادة سمير» كتبت في جريدة الثورة التابعة لحكومة النظام بتاريخ ٢٢ نيسان الماضي النظام تنتقد القرار: «وما هي إلا ساعات قليلة حتى وجدت تلك التوجسات صدىً لها على أرض الواقع حيث بدأت موجة جديدة من الغلاء تعمّ الأسواق سواء من حيث رفع أجور النقل وخاصة «التكسي»أو رفع أسعار المواد الاستهلاكية بأنواعها».

ومع قرار رفع سعر البنزين عادت نغمة انقطاع الكهرباء ولأيام كاملة، ومنذ أكثر من عامين يعيدون ذات الأسطوانة المشروخة على الناس في تبرير الأعطال: «الإرهاب يضرب أحد خطوط نقل الغاز في محطة دير علي، وقد بدأت ورشات وزارة الكهرباء بإعادة التيار إلى بعض مناطق دمشق وريفها».

ضمن هذا السياق منذ أيام قليلة نشرت صحيفة الوطن الخاصة التي تدور في فلك النظام

تصريحاً لمدير التخطيط في وزارة الكهرباء يبرر كل الوضع الكهربائي بقصة التخريب ذكر فيه: أن الأضرار غير المباشرة التي طالت الاقتصاد السوري، والناجمة عن قطع الكهرباء بسبب العمليات التخريبية قدرت بنحو ٨٠٠ مليار ليرة سورية، محسوبة على أساس قيمة الـ«ك. و. س» غير المُخدم تعادل ٥٠ ل.س/ ك. و.س، على أساس سعر الصرف ٥٠ ل.س للدولار.

وذكر أيضاً: أن القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة في مختلف مؤسسات الوزارة بلغت تقريباً ٢١٥ مليار ل.س، وتشمل هذه الأضرار محطات التوليد، ومحطات التحويل، وخطوط النقل، وخطوط وشبكات التوزيع، ومراكز التحويل المغذية للمنازل والمنشآت إضافة إلى أضرار تفجير وتخريب السكك الحديدية التي تُنقل عبرها مادة الفيول، وتفجير خطوط نقل الغاز الطبيعي.

وانعكس واقع الكهرباء الكارثي هذا على موضوع الماء، فبدأت مناطق عديدة من ريف دمشق خاضعة لسيطرة جيش النظام تعاني من انقطاع الماء، وبدأت الصهاريج الخاصة تتجول في الأحياء تبيع الماء للسكان وبأسعار تفرضها أمزجة أصحاب تلك الصهاريج، وصار همّ تأمين الماء محوراً لأحاديث السوريين اليومية، حيث يدفعون آلاف الليرات من جيوبهم ثمناً له، وفوق ذلك عليهم شراء ماء الشرب، فمياه الصهاريج تستخدم للغسيل فقط.

إضافة إلى هذه الهموم الخدمية المزمنة، باتت الهجرة هاجساً لآلاف السوريين هذه الأيام، وحين دخلت لبيت أحد أصدقائي في دمشق فعرفت أنه ينوي الهجرة إلى أي بلد أوروبي، كان حديثه خلاصة الألم الذي يعيشه السوريون هذه الأيام، وجملة «هذا البلد مو إلنا» التي قالها «أبو مهند» كانت من أشد العبارات قسوة على مسمعي، وحين فكرت قليلاً تذكرت أن أبا مهند فقدَ منذ أيام أحد شباب عائلته شهيداً وهو يخدم الإلزامية، وعرف الأهل ذلك بعد شهور من استشهاد الشاب، «أبو مهند» يعمل في القطاع الخاص ولديه دخل جيد، لكن الوضع العام انعكس على صحته فلم يعد يحتمل بعد إصابته بمرض السكر.

سألته كيف ستسافر وما هي التكلفة المادية؟ ردّ عليّ والأسى يغلّف كلماته، تكلفة وصول الشخص لأحد البلدان الأوربية هي ١٢ ألف يورو، ونحن أربعة أشخاص في الأسرة، وبعد أن حسب التكلفة على الآلة الحاسبة تبين أن حوالي الـ ١١ مليون ليرة سورية تكلفة الوصول إلى أوروبا.

هذه الجلسة ربما ستكون آخر جلسة لي معه، طال الحديث ليشمل مختلف الهموم اليومية الخدمية وغير الخدمية، حدثني عن مهزلة الانتخابات القادمة، والصناديق الجاهزة منذ الآن، وعن كيفية وصوله إلى هذا الطريق، طريق الهجرة، وهو الذي كان على الدوام يرفض الفكرة، وطال الحديث ليشمل سياسات النظام العسكرية والأمنية وانتشار السلاح بأيدي حثالة المجتمع، الذين طوّعهم النظام لخدمته وقمع الناس وأعطاهم أسماء: «اللجان الشعبية، الدفاع الوطني، كتائب البعث».

حديثي مع أبو مهند هذا كان مساء يوم الجمعة ٢ أيار، كان التيار الكهربائي مقطوعاً ومع عودته تابعت زوجته الحديث عن نفس الموضوع (الهجرة إلى أوروبا) قالت: نريد أن نعيش، لم نعد نستطيع الاحتمال «أبو مهند وزوجته من مواليد حلب».

منذ أيام زارت أم مهند أخوها المعتقل في عدرا، وفي أسرتها أيضاً هناك أخت معتقلة حتى اللحظة. ومع انتهاء حوارنا قالت: سنبيع كل شيء ونمضي إلى بلد آخر لا نموت فيه من القهر والبراميل.

هذه الأيام يتناقل السوريون أيضاً قصة الانتخابات المسلّية، المدّرسة «علياء» تدرس مادة الجغرافيا في إحدى ثانويات دمشق، تحدثني عن الإشاعات التي تبثها أجهزة الأمن ومنها أنهم سوف يثقبون هوية من ينتخب، في إشارة من الأجهزة الأمنية لبث الرعب في قلوب الناس لجرّهم إلى مهزلة الانتخابات.

بينما يحدثني المهندس «عمار» عن الرعب الذي عاشه مع أسرته بسبب إطلاق النار المرعب من قبل اللجان الشعبية وعناصر الجيش في المنطقة التي يعيش فيها، وحدث ذلك بعد إعلان «الطاغية ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية»، قال عمار احتجنا لدقائق لنعرف سبب إطلاق النار الذي استمر لساعة كاملة، لقد شاركت فيه مختلف صنوف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، ويضيف: مع العلم أن طلاب المدارس كانوا في مدارسهم، وقد حدثت إصابات بين أطفال المنطقة جراء سقوط رصاصات ارتدادية، ويختم عمار: أليس هذا الفعل إرهاب ممنهج يمارس على المدنيين يضاف إلى جرائم النظام المستمرة منذ سنوات؟

ومن هموم السوريين أيضاً، همّ الطريق والتنقل إلى العمل وغيره، حيث يمضي السوريون ومنذ صارت سياسة الحواجز واقعاً أمنياً عدة ساعات ليصلوا لأماكن عملهم، وهذه الأيام يمكن أن يقضي السوري أكثر من ساعة ونصف انتظاراً على حاجز واحد، هذا ما قاله «محمد» الموظف في عمل إداري في أحد مشافي دمشق، وتابع: منذ عدة أيام احتجت إلى ساعتين تماماً حتى وصلت إلى مكان العمل، ويضيف: أمّا حكومة الحلقي ففي كل يوم تصدر تعميماً يؤكد على الدوام والالتزام بأوقاته الرسمية.

يتحدث محمد عن زميله الذي استشهد منذ أيام في أحد شوارع دمشق جراء السقوط العشوائي للقذائف ويتساءل: الحلقي وأمثاله لا يمكن أن يفكروا بمدى الذلّ والقهر الذي يعيشه العامل هذه الأيام.

يكفي أن تنزل إلى دمشق لترى بالعين المجردة مئات السوريين يمشون على الأرصفة مرغمين ولمسافات طويلة في محاولة منهم الوصول إلى أماكن عملهم بالوقت المحدد للدوام، حيث تتفنن عناصر النظام على الحواجز في إذلالهم وتأخيرهم قصداً.

ومع ذلك تستمر الحياة ولن يعود الزمن إلى الوراء.

الأردن يفتتح مخيم الأزرق للاجئين السوريين

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٠ نيسان ٢٠١٤

مخيم الأزرق، الأردن، بعد أن قطع أبو صالح وأسرته مسافة ١,٠٠٠ كيلومتر في رحلة خطرة للهروب من أعمال العنف الدائرة في سوريا، قامت الأسرة بعبور الحدود ليلاً إلى بلد الجوار الأردن وهم لا يعلمون إلى أين سينتهي بهم المسير. وبعد مرور يومين من الفرار من ديارهم، وجدوا أنفسهم من بين المجموعة الأولى، المكونة من ٢٣٠ لاجئاً سورياً، التي تصل إلى مخيم الأزرق الذي تم افتتاحه حديثاً ويقع في الصحراء على بعد ١٠٠ كيلومتر شرق العاصمة الأردنية، عَمان.

تقوم السلطات الأردنية بإدارة مخيم الأزرق الذي يفتتح رسمياً يوم الأربعاء وذلك بدعم من المفوضية وشركائها. وقد افتتح المخيم لتخفيف الضغط عن مخيم الزعتري الذي يبعد نحو ٨٠ كيلومتراً باتجاه الشمال الغربي. وحيث يؤوي مخيم الزعتري نحو ١٠٠,٠٠٠ شخص، وهو أحد أكبر مخيمات اللاجئين على مستوى العالم ولم يعد فيه مكان شاغر.

يوجد حالياً نحو ٥,٠٠٠ مأوى في مخيم الأزرق يمكنه استيعاب ما يصل إلى ٢٥,٠٠٠ لاجئ. وقد صممت مبانيها من الزنك والحديد لتتمكن من الصمود أمام الرياح العاتية وتحمُّل درجات الحرارة الشديدة الارتفاع والانخفاض في صحراء الأردن الشرقية مقارنة بالخيام المصنوعة من القماش الموجودة في مخيم الزعتري.

انتقل أبو صالح وأسرته إلى واحدٍ من تلك المآوي. كان الرجل البالغ من العمر ٤٧ عاماً يعمل مزارعاً في محافظة الحسكة شمالي سوريا، بيد أن عامين دون مياه أو كهرباء جعلاه غير قادر على إنتاج ما يكفي لإطعام زوجته وبناته الأربعة وأبنائه الثلاثة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ شهراً و٢١ عاماً.

وعندما أحاط القتال بقريتهم، يقول أبو صالح أنه شعر بأنه مضطر لمغادرة سوريا. لذلك دفع نحو ٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (ما يعادل ٣,٤٠٠ دولار تقريباً) لنقل أسرته براً من الحسكة إلى نقطة تبعد ستة كيلومترات عن الحدود الأردنية. وبمجرد أن تمكنوا من عبور الحدود، أحضرتهم السلطات الأردنية إلى مركز تسجيل ومعهم العشرات من الأسر اللاجئة الأخرى. وهناك علموا أنهم سيكونون من بين المقيمين الأوائل في مخيم الأزرق.

تمتد صفوف المآوي البيضاء في أنحاء الصحراء وقد نظمت بمجموعات أصغر يضم كل منها ١٢ مأوى ولكل مجموعة مرافق استحمام ومراحيض خاصة بها. وقد نفذت هذه الفكرة حتى تمكن العائلات الممتدة والمعارف من السكن على مقربة من بعضهم، فضلاً عن توفير قدر أكبر من الحماية وشعور متزايد بالمجتمع.

وعندما كانت الشاحنة الصغيرة تقل اللاجئين الأوائل وأمتعتهم إلى المآوي المخصصة لهم، كانوا يمرون على صفوف من هياكل غير مكتملة البناء لا تزال تحت الإنشاء. في النهاية، ستصل الطاقة الاستيعابية للمخيم الممتد على مساحة ١٥ كيلومتراً مربعاً إلى استضافة ما يصل إلى ١٣٠,٠٠٠ لاجئ.

تقول برناديت كاسل هولدنغ ورث، مديرة مكتب المفوضية الميداني في الأزرق، إنه بينما يساعد المخيم الجديد في إدارة تدفق اللاجئين من سوريا، الذي يصل معدله الحالي إلى ٦٠٠ فرد يومياً، فإنه يؤكد أيضاً على الطبيعة الممتدة للأزمة الإنسانية هناك.

يشعر المقيمون الجدد في مخيم الأزرق بالسعادة في الوقت الراهن لأنهم أصبحوا في مكان آمن، بيد أنهم غير واثقين مما يخبئه المستقبل لهم. فر أبو أحمد، ٤٦ عاماً، مع زوجته وابنته وابنيه من الغوطة بالقرب من دمشق، وذلك بعد أكثر من عام ونصف العام من النزوح الداخلي عقب دمار منزلهم. ويصف عدم قدرتهم على أن يجدوا طعاماً واضطرارهم لتناول العشب والفطر ليبقوا على قيد الحياة. عند وصوله إلى مخيم الأزرق، كانت الأولوية الأولى بالنسبة له هي الحصول على قسط من الراحة. يقول: «لا يمكنني العودة إلى سوريا وليس لدي أدنى فكرة عما يمكن أن أفعله هنا في الأردن. أتطلع أولاً إلى أن أستلقي في مكان به سقف يحمينا وأنام دون أن أسمع دوي الانفجارات».

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/53621fd16.html

اليونيسف تستنكر الهجمات الأخيرة على الأطفال في سوريا

اليونسيف ٣٠ نيسان ٢٠١٤

عمّان، تعرب اليونيسف عن غضبها العارم بعد عدد من الهجمات العشوائية ضد مدارس وأهداف مدنية في عدد من المناطق في سوريا والتي خلفت عشرات القتلى والجرحى من الأطفال. فقد شهد يوم الثلاثاء ٢٩ نيسان ثلاث هجمات على الأقل بدءاً من ضاحية الشاغور في دمشق حيث قُتل طلاب من معهد بدر الدين الحسين التكنولوجي وتفيد التقارير عن مقتل ١٤ طفلاً وإصابة أكثر من ٨٠ بجراح كنتيجة.

وقد وقع هجوم آخر بقذيفة هاون في منطقة عدرا في ريف دمشق على مركز إيواء للعائلات النازحة داخلياً والذي قُتل نتيجته ثلاث أطفال. لاحقاً انفجرت سيارة مفخخة في منطقة مركزية في مدينة حمص حيث تشير التقارير إلى مقتل ١٠٠ شخص على الأقل من بينهم العديد من النساء والأطفال. وأصيب أكثر من مئة شخص بجراح. وقالت ماريا كاليفيس المديرة الإقليمية لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: «في كل يوم يمر وفي كل أنحاء سوريا، يُقتل الأطفال ويصابون بجراح بينما يحاولون أن يمضوا في سبيل عيش حياتهم اليومية وذلك نتيجة الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان». وتابعت: « تتزايد هذه الهجمات في ظل غياب أي اعتبار للمناشدات المتكررة التي دعت الى وقف دوامة العنف الجنونية هذه وتجنب خرق القانون الدولي».

وبينما يدخل النزاع في سوريا عامه الرابع تستمر الهجمات الجوية بما فيها استخدام البراميل المتفجرة والمدفعية وقذائف الهاون والسيارات المفخخة باستهداف المناطق المأهولة بالسكان في كل أنحاء البلاد. إنّ هذه الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان محظورة حسب القانون الإنساني الدولي.

تناشد اليونيسف كافة أطراف النزاع في سوريا لوقف هذه الهجمات ضد المدنيين واحترام بشكل كلي الحماية

الخاصة التي تمنح للأطفال حسب للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

للإطلاع:

http://www.unicef.org/arabic/media/73305_24327.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٨) ٢٠١٤/٥/١٢

زيارة واشنطن

محمد سليم

ما هي نتائج زيارة رئيس الائتلاف الوطني، أحمد الجربا، إلى واشنطن؟. قبل ذلك، ماذا كانت أهداف هذه الزيارة؟. هل يعول الائتلاف على تغيير موقف الولايات المتحدة من القضية السورية؟ هل يسعى نحو انخراط أمريكي أكثر فاعلية وحماساً؟.

علق صحفي عربي بأن الزيارة لكي تكون ناجحة فلا بد أن يقوم الجربا بتغيير البيت الأبيض نفسه!. ربما يكون في التعليق مبالغة ساخرة ولكنه مع ذلك ينطوي على كثير من الحقيقة، فالإدارة الأمريكية الحالية حسمت أمرها تماماً ونهائياً إزاء الملف السوري، ولن تغير زيارة الجربا شيئاً أساسياً في الاستراتيجية المعتمدة التي لا تقوم على خطوات عمل بقدر ما تقوم على لاءات: لا للتدخل العسكري، لا للحظر الجوي، لا لتزويد المعارضة بأسلحة متطورة، لا لإسقاط النظام..

يصلح ما قاله رئيس الائتلاف في معهد واشنطن للسلام كعنوان عريض للزيارة: «لا بد من تغيير موازين القوى على الأرض ليتم الحل السياسي.. إن مقاتلي المعارضة بحاجة إلى الأسلحة لمواجهة البراميل المتفجرة التي يقذف بها المدنيون في سوريا..». مزيد من التسليح، أو بالأحرى تسليح حقيقي هو أقصى ما باتت المعارضة تطلبه من واشنطن، وذلك بعد أن يئست من الاستجابة لطلب الحظر الجوي، أو فتح

ممرات إنسانية آمنة، أو الضغط لاستصدار قرار ملزم من مجلس الأمن، أو أي من الطلبات المماثلة ذات السقف المرتفع.. فما هو الرد الأمريكي؟

وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أكد في مؤتمره الصحفي مع الجربا أن «الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم كل المساعدة للمعارضة السورية لتلبية تمنيات الشعب السوري». وهو ما كانت قد أعلنته المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الأمريكية، جين بساكي, التي قالت إن بلادها ستواصل دعمها للمعارضة السورية المعتدلة..

ولكن ما هو المقصود بهذا الدعم الموعود؟ بزات عسكرية، وبنادق آلية، ومناظير ليلية؟! أم سيكون هناك المزيد من صواريخ (تاو)، وسيسمح أخيراً بمضادات فردية للطيران؟. باختصار: هل سنكون بصدد تسليح فعال ينجح في تغيير موازين القوى على الأرض؟!.

لا نعرف بالطبع التفاصيل الدقيقة لمجريات زيارة واشنطن، ولكن تبقى الريبة هي سيدة موقفنا إزاء كل ما يصدر عن واشنطن.

الجربا، من جهة أخرى، طمأن الأمريكيين بأننا «نتطلع لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة دولة مدنية تعددية ديمقراطية تعيش فيها الأكثرية مع الأقليات..». بالتأكيد هذا ما يود الأمريكيون سماعه في العلن، ولكن هل هذا حقاً هو ما يرغبون في دعم تحقيقه؟ هل يرغبون بالفعل في رؤية السوريين يقيمون دولة مدنية تعددية ديمقراطية؟ الثلاث سنوات المنصرمة لا تقدم أي إشارة على ذلك، فواشنطن لم تكتف بالنأي بالنفس، بل تعدت هذا إلى الإعاقة والتلاعب. هذا كلام ينطوي على إحساس بالأسى، فنحن نود بكل جوارحنا أن نغادر نظرية المؤامرة وتحميل الغرب المسؤولية عن مآسينا، ولكن ما باليد حيلة، فالأمريكيون فعلوا كل ما من شأنه حبسنا في دائرة الشك وسوء الظن.

لا يتحمل الائتلاف وزر هذه الشكوك، فزيارة واشنطن ضرورية وتكرارها أمر ملح.. هذه هي السياسة في النهاية وهذه هي حدودها.

بروتوكولات حكماء واشنطن

ياسر عطا الله

مائة عام من الغضب العربي على سايكس ـ بيكو.

أنهار من الحبر سالت في شتم الاتفاقية التي «قسمت وطننا الكبير وحرمتنا من دولتنا القوية المنشودة». وها نحن اليوم، بعد قرن إلا سنتين، نبدو هلعين من تغيير الحدود التي رسمها المستر سايكس والمسيو بيكو.. من اختفاء الكيانات القطرية التي اصطنعتها اتفاقيتهما!.. فهل اكتشفنا فجأة أن الاتفاقية أعطتنا أكثر مما نستحق، وجمّعتنا فيما كنا نتهمها بالتقسيم؟ أليس في هذا اعترافاً ضمنياً بأن «الاستعمار» قصر في تقسيمنا وأنه كان بإمكانه تقسيمنا أكثر فأكثر.. إلى كيانات أصغر فأصغر؟ كيف نقيم «الاستعمار» على ضوء المستجدات؟ هل كان مقسماً لنا أم موحداً؟. غير أن السؤال الأكثر وجاهة هو: لماذا يستطيع الاستعمار (الغرب) أن يفعل بنا ما يشاء، متى شاء وكيف شاء؟ هل نحن مجرد ملايين من الأصفار على الشمال؟.

منذ بداية «الربيع العربي» والسيناريوهات التقسيمية تنهال فوق رؤوسنا. مع ثورة يناير في مصر خرج محللون سياسيون وإعلاميون (مباركيون) بخرائط عجائبية على الشاشات تصور خطة تقسيم مصر، مؤكدين أن هذا ما قامت «الثورة الأمريكانية» من أجله! لكن موسم الخرائط ازدهر مع قيام الثورة السورية، إذ وقفنا أمام العشرات من السيناريوهات التي تنافست في إتقان التقسيم وفي الخيال الجامح، ومع خلافات بينها في الحدود والمساحات والتسميات، إلا أنها جميعاً اتفقت على أمر واحد: الدولة السورية ستغدو عدداً من الدويلات والكيانات. وثمة قاسم مشترك آخر بينها، وهو أن التقسيم أمر مبيت منذ زمن بعيد، وأن الغرب وإسرائيل هما من رسم الخرائط الجديدة..

آخر هذه السيناريوهات التهويلية هو الذي شاع منذ أيام قليلة، ويقول إن التقسيم لن يقتصر على سوريا وحدها، بل سيشمل لبنان أيضاً، حيث سيتاح لحزب الله الانفصال بمناطقه في الجنوب والبقاع، كما سيتاح له وصل أراضيه بمناطق من الساحل السوري، وهذه الأراضي الموصولة ستكون مساحة الدويلة الجديدة، دولة حزب الله والنظام السوري، أو بمعنى آخر: دولة الشيعة والعلويين!.

الغريب أن مصادر السيناريو الجديد ليست، كالعادة، صفحات فيسبوك وتغريدات تويتر وتسريبات من أشخاص مغمورين. هذه المرة انضمت وسائل إعلام مرموقة إلى جوقة التهويل، فقد نقل صحفي لبناني معروف في جريدة مشهورة عن مصدر أمريكي كلاماً يفيد بإمكانية تحقيق مثل هذا السيناريو.

ثمة مفتاح ذهبي لفتح المجاهيل وفك الألغاز المستغلقة، وهو الذي يتمثل بالسؤال: لماذا؟ لماذا تريد الولايات المتحدة وإسرائيل مثل هذه الدويلة المفترضة؟ ما مصلحتهما في ذلك؟ لماذا تغامر إسرائيل بمنح إيران، الجامحة والطموحة، إقطاعة على حدودها، كيان معبأ بأيديولوجيا دينية ومذهبية ومسكون بهاجس التوسع والانتشار؟.

يقال إن واشنطن تراهن على براغماتية إيران وعلى قابليتها لتفاهمات شاملة ودائمة. حسناً، فلماذا تريد إيران إقامة كيان تابع لها على أن يكون منزوع السلاح ومقلم الأظافر ولا يشكل خطراً على مصالح أحد؟ ما الفائدة من مغامرة كهذه؟

ثم، وهذا الأهم، لماذا يقبل سوريو الساحل (العلويون) بالانضمام إلى دولة حزب الله، وهم الذين لا يربطهم به إلا تحالف ظرفي مؤقت وقسري، مع وجود خلافات عميقة في الثقافة والسلوك ونمط العيش ورؤية العالم؟

يبدو هذا السيناريو مشوشاً للغاية ومفتقداً للمنطق وقابلية التنفيذ، والمصدر الأمريكي الذي أبلغ الصحفي اللبناني بهذا الكلام يبدو أشبه بمؤلف كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون)..

ربما لا يستحق مثل هذا السيناريو عناء الرد والتفنيد، ولكن للأسف ثمة عقول كثيرة جاهزة للتصديق لاسيما وهي تعيش وسط هذا الجنون اليومي.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٨) ٢٠١٤/٥/١٢

الطائفية السياسية.. تنظيراً وممارسة

خالد الحلبي

يصعب أن نعلن حنيننا إلى زمن الحرب الباردة، بل ويصعب أن يتولد لدينا مثل هذا الحنين. ولكن في الأمر التباساً يجعلنا، على الأقل، نتحفظ على الإدانة المطلقة لتلك الحرب ولزمنها المنصرم، ذلك أن العالم عندما أراد الخروج من ثنائية اشتراكية ـ رأسمالية قد اختار الباب التحتي (حسب تعبير أمين معلوف). لقد تقهقر إلى وراء باعثاً الهويات النائمة: الإثنية والدينية والمذهبية.. ومكان الصراع الإيديولوجي حلت صراعات الهوية، وبدلاً من الانقسام بين معسكرين ها نحن نعيش تشظياً بين معسكرات كثيرة، وبعد أن كان النقاش محتدماً حول الأفكار والنماذج والنظريات.. صار التنابذ بالألقاب هو سيد الموقف بين عشائرنا وطوائفنا ومذاهبنا..

رغم أن الحرب كانت «باردة» إلا أن وهج نيرانها لفح عالمنا العربي: الطغيان؛ والزعيم الأوحد؛ والحزب القائد؛ والديمقراطية المركزية؛ ورأسمالية الدولة؛ والأجهزة الأمنية المسيطرة.. تلك كانت العناصر التي شكلت نسختنا من الاشتراكية.

في ظل الحرب الباردة صار لدينا أنظمة حديدية تحاكي الستالينية في مظاهرها؛ وطريقة حكمها؛ وأسلوب تعاطيها مع شعوبها ومعارضيها، وليس في امتلاكها لمشروع بناء دولة قوية مؤهلة لمنافسة ما تدعي خصومته. وامتلكنا أحزاباً «يسارية» «علمانية» «مدنية».. بائسة؛ معزولة؛ خاوية إلا من الشعارات والأوهام العريضة. كانت صورة قاتمة ولا شك، ولكن على الأقل كان النقاش العام يدور في مستوى أرفع بكثير مما نشهده اليوم، إذ كان يتمحور حول ثنائيات أيديولوجية: يميني ـ يساري، رجعي ـ تقدمي، اشتراكي ـ رأسمالي، محافظ ـ متحرر..

وعندما وضعت الحرب الباردة أوزارها فقد انتصرت الديمقراطية الليبرالية في كل مكان إلا هنا.. عندنا انتصرت «الخلايا النائمة»: حركات الإسلام السياسي، السلفية الجهادية، طوائفنا، مذاهبنا، عشائرنا.. هوياتنا التي كانت مقموعة ولم تمسها صراعات الأيديولوجيا، ولم تقو على تغييرها الشعارات الكبيرة، بالطبع إلى جانب أنظمتنا التي صمدت بعد أن غيرت زيها: شعاراتها وأهدافها المعلنة.

باندحار الشيوعية تقوضت مصداقية كل البدائل التي طرحتها، في مواجهة الخيارات الغربية الراسخة في رأسماليتها وليبراليتها، كما في مواجهة خيارات مجتمعاتنا الراسخة في تقليديتها وقدمها وماضويتها. هكذا أطلت الانتماءات القديمة مجدداً وانتعشت هويات ما قبل الحداثة. ولكن إذا كان انهيار المعسكر الاشتراكي (وتالياً انتهاء الحرب الباردة) هو ما أطلق رسمياً هذا النكوص العربي الإسلامي، فإن حدثين مفصليين سابقين كانا قد شكلا خطوتين حثيثتين إلى هذه النتيجة:

أولاً هزيمة حزيران، النكسة التي ضربت المشروع الناصري وقوضت مصداقيته، وأطاحت بالحلم القومي، مخلفة فراغاً في الساحة الوجدانية والفكرية العربية، فراغاً سرعان ما تقدمت الحركات الإسلامية لتملأه، فصار «الإسلام هو الحل» لكل المشكلات: بناء الدولة القوية؛ والنهضة الشاملة؛ والعدالة الاجتماعية؛ وهزيمة إسرائيل؛ والتصدي للأطماع الغربية..

ثانياً الثورة الإسلامية الخمينية في إيران، والتي قدمت النموذج المتكامل والعملي الأول عن حكم الإسلام السياسي، بعد أن حولت الدين إلى عقيدة سياسية، وارتقت بالفقه المذهبي (الشيعي) إلى مستوى الأيديولوجيا، ومع «تصدير الثورة» انتشرت العدوى شرقاً، وصار «الحلم» في متناول اليد: أن يتحول الدين إلى عقيدة سياسية، والمذهب ـ الطائفة إلى هوية سياسية وأيديولوجيا.. هكذا شاع في منطقتنا هذا التركيب الجديد: «الطائفية السياسية»، «الشيعية السياسية»؛ «السنية السياسية»؛ «العلوية السياسية»..

وغدا نموذجاً قابلاً للتعميم والتداول بعد أن كان مصطلحاً مقصوراً على الوضع السياسي العجائبي في لبنان.

لبنان، بسبب انشطاره الطائفي الميؤوس من لحمه وبسبب سوابقه في الطائفية السياسية (المارونية السياسية خاصة)، كان مختبراً ومنطلقاً لـ «الثقافة السياسية» الجديدة. جسد حزب الله الهوية «الشيعية السياسية»، ومقابله كثرت الدعوات إلى «السنية السياسية»، ومبكراً بدا واضحاً أن المشروعان لا يتصارعان على لبنان وحده، بل أن كلا منهما عد نفسه مجرد نواة لمشروع أكبر يمتد على المنطقة بأسرها: سوريا، العراق، اليمن، ودول الخليج (البحرين والكويت)..

ما المقصود بـ «الطائفية السياسية»؟

رغم أن المصطلح يتوازى مع مشروع «الدولة الدينية» وينبثق منه، إلا أنه لا يتطابق معه بالضرورة، بل أن اختلافاً أساسياً يميز العلاقة بينهما، فالطائفية السياسية لا تنشد حكماً دينياً على أساس الشرع، ولا تريد إعطاء السلطة لرجال الدين، ولا تدعو إلى الحاكمية.. بل هي لا تمانع في قيام دولة لها شكل «مدني» بأحزاب ذات أسماء مختلفة وبعملية ديمقراطية من نوع ما، والسياسيون الطائفيون ربما يكونون ذوي مظهر علماني وسلوك مدني في حياتهم وشعاراتهم، وربما يكونون من غير المؤمنين أصلاً..

جوهر «الطائفية السياسية» هو تحويل الطائفة إلى حزب، ويغدو محور نشاط هذا الحزب، ومصدر شرعيته، هو النضال لإيصال طائفته إلى النفوذ والسيادة.. إلى السلطة. لا بأس بالطبع لو استعان هذا الحزب بأيديولوجيا ما، وأطلق على نفسه اسماً حديثاً: الاشتراكي، الديمقراطي، دولة القانون، التقدمي.. ولا بأس لو ضم إلى عضويته بعض أبناء الطوائف الأخرى، ولكن هذا لا يغير في الأمر شيئاً، فالهدف الأساسي يبقى هو إيصال السنة؛ أو الشيعة؛ أو الموارنة.. إلى حكم هذا البلد أو ذاك.

تلغى، والحال هذه، الأحزاب العابرة للأديان والمذاهب، ويحل الانتماء الموروث مكان الآراء والأفكار المكتسبة، ويغيب معنى المواطنة فيُعرَّف الإنسان بطائفته، بل بطائفة أجداده، لا بأحلامه ورغباته وأفكاره هو نفسه..

هل هذا هو مستقبلنا السياسي القادم؟ هل هذه هي التسوية السياسية التي يتحدثون عنها في سوريا؟ هل هذا هو ما ستتفق عليه أمريكا وروسيا.. إيران والسعودية؟ رئيس علوي ورئيس حكومة سني ورئيس برلمان مسيحي.. حصة للدروز وأخرى للإسماعيليين؟

لماذا يصر الغرب على مخاطبتنا كطوائف ومذاهب، ولا يرضى الاقتناع بأننا بشر عاديون نستطيع الانخراط في أحزاب حقيقية وفي مشروع بناء دولة مدنية وحديثة؟ لماذا تحبذ إسرائيل وإيران وبعض الدول العربية رؤيتنا ونحن نعود إلى أحضان عشائرنا وطوائفنا؟ لماذا يريد هؤلاء منا أن ننفض أيدينا وعقولنا من حلم الدولة الحديثة الديمقراطية التعددية.. دولة المواطنة والقانون والعدالة؟

غير أن السؤال الأهم هو: لماذا نتصرف، نحن السوريين، بشكل يعطي لهؤلاء الذريعة كي يرسموا لنا مستقبلنا على هذه الصورة القاتمة؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٨) ٢٠١٤/٥/١٢

السوريون فى الدراما وبعيداً عن نشرات الأخبار

سارة مراد

ليل العاصمة دمشق هادئ إلاّ من صوت الرصاص الذي اعتاده السوريون، يخترق الصمت ولا يخترق روتين الحياة اليومي. متنقلون بين نشرات الأخبار، بين تفاصيل الأعمال المنزلية البسيطة، يسرق السوريون من أوقات حضور نور الكهرباء المُتقطّع وقتاً لمشاهدة الدراما التلفزيونية.

هذه الأيام التي يترقب فيها السوريون ثلاثة أحداثٍ بارزة تنطلق مع شهر حزيران القادم، هي أولاً الانتخابات الرئاسية التي تجري بمشاركة ثلاث مرشحين هم الرئيس الأسد وكل من عضو مجلس الشعب ماهر الحجار وعضو مجلس الشعب سابقاً حسان النوري، وثانياً مونديال كأس العالم لكرة القدم ٢٠١٤ وتكتظ بمتابعيه مختلف مقاهي دمشق، بالإضافة إلى الدراما السورية التي يترقبها السوريون في كل موسم رمضاني لتكون ثالث هذه الأحداث البارزة.

على قناة «المنار» اللبنانية يتابع السوريون إعادة الجزء الثاني من المسلسل السوري «الدبور» الذي أنتجته «غولدن لاين» عام ٢٠١١ بعد أن أنتجت عام ٢٠١٠ جزؤه الأول. يتناول المسلسل فترة حكم الملك فيصل لدمشق في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠ من خلال عرضه لعدة أحداث وقصص مستوحاة من الموروث الشعبي، لينتمي بهذا إلى فئة أعمال «البيئة الشامية» التي اشتهرت بها الدراما السورية.

الشخصيات البارزة في العمل هي «الدبور» يؤدي الدور سامر المصري الذي أعلن في وقتٍ سابق من هذا الشهر عن نيته الترشح لسباق الرئاسة السورية، قبل أن ينفي الخبر، في هذا المسلسل يعود المُظلوم سامر المصري إلى الحارة التي طردهُ أهلها منها بعد وفاة والده، يعود قاسياً ومُسبّباً للمشاكل، وغايته الانتقام.

شارك في العمل الذي كتبه «مروان قاووق» وأخرجه «تامر اسحق» كل من الراحلين خالد تاجا ونضال سيجري وعبد الرحمن آل رشي، بالإضافة إلى نخبة من ممثلات وممثلي الشاشة السورية.

يهرب السوريون من يومياتهم الحزينة، من مدينتهم التي استقرّ فيها الأسى إلى عوالم تلك البيوت المُغلقة على نسائها، على أسرارها الخاصة، وكأنهم يتلصصون عالماً سحرياً من الزمن الماضي، علّهم ينسون. خاصة في مسلسل مثل «الدبور» تحضر فيه النساء ليس فقط ثرثرات كالعادة التي ارتهنت إليها أغلب مسلسلات البيئة الشامية السورية، وإنّما مدخلاً أساسياً

لإثارة المشاكل بين رجال الحارة مع قصص عشقهم وزواجهم، وهروب إحداهنّ من منزل أسرتها الشامية المتمسكة بالعادات والتقاليد.

أما مسلسل «فزلكة عربية» الذي أنتجت كل حلقاته منذ عام ٢٠١٠، ويحمل توقيع «فادي غازي» في الإعداد والإخراج، فيعتمد أسلوب اللوحات المنفصلة، لا تتجاوز مدة كل منها الدقيقتين. إلاّ أنّ هذا المسلسل الذي يبدو مقبولاً كمتابعة ولو لدقائق وسط كل هذه الأزمات اليومية، لا ينجح حتى في إثارة ابتسامة حقيقة على وجوه شريحة المتابعين. إذ وعلى الرغم من وجود أسماء برزت في عالم الكوميديا السورية من المشاركين فيه مثل أندريه سكاف، جرجس جبارة، عبير شمس الدين، وسوسن ميخائيل. وربما أبرزهم ياسين بقوش، تبقى الكوميديا اللفظية التي يعتمدها المسلسل نقطة ضعفه الأساسيّة. إذ على سبيل المثال يلتقي شابان يركضان بعُجالة في أحد اللوحات، يسأل أحدهم الآخر لماذا يركض مستعجلاً، فيجيبه: (عم يقوصوا الكلاب، وخايف من شي طرطوشة، وأنت؟)، فيجيبه: (عم يصيدوا الحمير وخايف يمسكوني)!!.

بالإضافة إلى محاولته إدخال الأغاني العربية بطريقة جديدة لم تكن موفقة للأسف، حيث نجد مثلاً رجلاً يدخل إلى منزله حيث تكلم زوجته عدداً من الرجال على الهاتف لتواعدهم في أوقات مختلفة، فتنطلق حوارية غنائية إن صحّ القول. هم يؤدون مقاطعها التي تتبدّل مع الأغاني العربية التي تنقل الحكاية.

غياب الحدث، ضعف المونتاج في نسج اللوحات ضمن بوتقة واحدة، ضعف أداء الكثير من الممثلين المشاركين في المسلسل، بالإضافة إلى سطحيّة الموقف الكوميدي المجاني جعل العمل ساذجاً، بل وحتى مُبتذلاً.

خلال هذا الوقت، أكدّ المخرج السوري ناجي طعمي اقترابه من إنهاء تصوير مسلسل «الغربال» المُفتَرَض عرضه في الموسم الرمضاني المُرتَقَب. المسلسل من إنتاج شركة «غولدن لاين» التي أنتجت «الدبور»، وهو عن نص للسيناريست «سيف رضا حامد».

مُجدّداً يختار فنانون الهروب من واقعهم المُلتبس بالكثير من الأحداث والآلام، المُثقل بالعديد من الأسئلة المفتوحة للغد، للمراجعة الذاتية المؤلمة، وحتى الأسئلة الأخلاقية، يهربون من كل هذا إلى ماضٍ تتم إعادة إنتاجه، وتركيبه وفق مُشتهى تسويقي مُعاصر، يُسيء بالدرجة الأولى، وفي أغلب الأعمال التي تنتمي إلى فئة «البيئة الشامية» التي شاهدناها طوال أكثر من عقد، إلى المرأة السورية والثقافة السورية والتاريخ السوري كما إلى أهل الشام، وسوريا كانت أول دولة عربية منحت المرأة حق الانتخاب والمشاركة في البرلمان في أربعينيات القرن المُنصرم، وكان اتحادها النسائي من أكثر الاتحادات النسائية فعاليةً وحراكاً، دون الحديث عن المتعلمين والحراك الثقافي والفني الذي عرفته المنطقة آنذاك.

تدور أحداث «الغربال» أواخر العشرينيات من القرن الماضي. أي فترة الانتداب الفرنسي في سوريا، إذ وعلى الرغم من أنّ معركة «ميسلون» الشهيرة وقعت في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠ واحتلّ الفرنسيون على أثرها دمشق، إلا أنّ الانتداب بدأ حقيقة من آب ١٩١٥، واستمرّ إلى ١٧ نيسان ١٩٤٦. هكذا يستند المسلسل إلى التاريخ، ليثير مقاربات غير مُعلنة مع الحاضر السياسي، الي اتخذت فيه فرنسا موقفاً سياسياً مُعادياً لموقف الحكومة السورية. تطرح المُقاربة غير المُعلنة، الكثير من الأسئلة، فكيف سيختار القائمون على العمل تقديم دور المرأة ومشاركتها السياسية والاجتماعية؟ هل سيقومون بعرض عمل يطرح مقولتهم السياسية حول حاضرهم الراهن بعد تركيبها على لباس الماضي، وإن ضاق اللباس على الثوب أو عَرُض؟! كيف سيصوّر العمل التنوّع السياسي والثقافي في المجتمع السوري آنذاك؟ أسئلة كثيرة لم يدر الحديث حولها حتى اللحظة، ويُفضّل القائمون على العمل انتظار الشهر الفضيل لعرض ما في جعبتهم.

علماً أنّ العمل تم تصويره في ظروف صعبة في دمشق التي شهدت العديد من قذائف الهاون والتفجيرات. يُشارك في العمل مجموعة من أبرز نجوم الدراما السورية مثل بسام كوسا، وعباس النوري، ومنى واصف، كما عبد المنعم عمايري وأمل عرفة وكندا حنا، إضافة لآخر مشاركة درامية للراحل «عبد الرحمن آل رشي».

قسم كبير من السوريين احترفوا دراما الثورة والحرب اليومية في شوارعهم وأحيائهم الواقعية، وقسم آخر ممن نزحوا عن بيوتهم وديارهم، وبعضهم يسكن في خيم اعتباطية أو أبنية على العظم تفتقد المياه والكهرباء والصرف الصحي، يستهلكون الزمن بالبحث عن قوت يومهم ولا طاقة لهم بمتابعة الدراما المتخيلة، وليس حال من لجأوا إلى دول الجوار بأفضل من النازحين، ومن يعيشون في مناطق آمنة يبحثون عن بعض الدراما التي قلما تصلهم بغياب الكهرباء أو انقطاعها لأكثر من عشرين ساعة في بعض أحياء دمشق.

بين الانتخابات والتمديد

فداء يونس

يبدو أن الاتجاهات التراجوكوميدية تتعمق في المشهد السوري كل يوم أكثر مما سبقه، فالأسد مصر على إعادة انتخاب ذاته، رغم معارضة العالم أجمع لقراره الذي يعمق سوء الحالة السورية التي قادها عبر السنوات الأخيرة باتجاهات كارثية، وهي أول انتخابات تعددية من حيث عدد المرشحين، لكنه ببساطة استطاع أن يختار منافسيه في معركة الرئاسة بدقة عالية، بيادق من بطانته بدون أي رصيد، قابلين للسقوط الحر عند أي إشارة، بعدما سنَّ قانون انتخابي يمنع أغلب معارضيه الحقيقيين من منافسته.

المسألة الثانية أنه اختار ناخبيه بدقة أعلى إن صح التعبير، بعد أن غيب قرابة نصف مليون بين شهيد ومفقود ومعتقل، ناهيك عن كون عشرة ملايين سوري هم الآن إما نازحين عن ديارهم أو لاجئين مشردين في دول الجوار والعالم، ولم يبق إلا مؤيديه، والواقعين تحت رحمته من موظفي الدولة وطلاب المدارس والجامعات، إضافة لتجمعات النازحين في المناطق الموالية والتي يخشى أفرادها أي شبهة تودي بالحياة.

أي أن النظام ماض في عرض مسرحيته الانتخابية مهما كان الثمن، رغم أن الدستور الحالي منح لرئيس الجمهورية حق التمديد التلقائي لمدة عامين كاملين حين لا تكون ظروف البلاد الأمنية مواتية لإجراء انتخابات رئاسية، فلماذا يُصر النظام على الانتخابات بدل التمديد وهو خيار دستوري أيضاً؟

إن الانتخابات في الظرف السوري العياني تعني المضي في خيار الحرب حتى النهاية، مستبعدا خيار التمديد الذي يبقي الباب مواربا أمام أي حل سياسي يمكن أن يكون طارئا في لحظة ما، وبالتالي سنشهد تمديد زمن الكارثة التي نعيشها منذ ثلاث سنوات، وكأن سوريا بخير كما يردد النظام منذ بداية الأحداث، فالخير بالنسبة له أن لا يسقط كرسيه، حتى لو أدت الحرب لدمار سوريا وإفناء الشعب المتمرد على حكمته الأبدية، لأنه من اللحظة الأولى يدير الأزمة ولا يبحث عن حل لها، وفي إدارة الأزمة هو يضحي بسوريا وبالسوريين أيضاً.

كاريكاتير العدد

استعادة مشروع فارس

منى أسعد

لم نصدق في البداية تصريحات كبير مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية للشؤون العسكرية، والقائد السابق للحرس الثوري الإيراني الفريق يحيى رحيم صفوي، الذي تحدث بصلافة لوكالة الأنباء الايرانية «فارس» بتاريخ ٣ أيار/ مايو الحالي، بمناسبة تحرير خور مشهر عام ١٩٨٣، حين قال أن «خط دفاعنا الحدودي لم يعد في شلمشه (جنوب إيران) بل أصبح الآن في جنوب لبنان عند الحدود مع إسرائيل، نظراً لكون عمقنا الاستراتيجي قد تمدّد إلى شواطئ المتوسط وتحديداً إلى شمال إسرائيل».

مضيفا «هذه المرة الثالثة التي يبلغ نفوذنا سواحل البحر الأبيض المتوسط». في إشارة إلى حدود الامبراطوريتين الإخمينية والساسانية الفارسيتين قبل الإسلام. وهو تأكيد على البعد الفارسي الشوفيني للمشروع الإيراني المتلبس لبوس الدين حتى الآن.

أعتقد أن ما ورد حول إسرائيل في ذلك التصريح، وكذلك بعض ردود الفعل اللبنانية عليه، يمكن إدراجه في لغو الكلام الذي يمكن إهماله، لأن تلك التصريحات تعبر في النهاية عن واقع صلب، تقوم تضاريسه في ارتهان حزب الله لإيران، وفي الثقة بقدرات هذا الحزب على حماية القرار الإيراني داخل لبنان، رغم ما يتضمنه ذلك من استفزاز مطلق وانتهاك سافر لسيادة لبنان كدولة، ولمشاعر اللبنانيين كمواطنين في هذه الدولة.

أما بخصوص سوريا فيؤكد المستشار العسكري لآية الله الخميني دعم بلاده للأسد، موضحاً بأن السياسة التي تتبعها طهران تجاه الأزمة السورية هي مسألة استراتيجية، واصفاً سوريا بالجسر الرابط بين آسيا وإفريقيا، ومؤكداً أن «سوريا هي البلد الوحيد الذي لم يعترف بالكيان الصهيوني، ولايزال يشكل جبهة الصمود أمامه».

بعد يومين من هذه التصريحات، وفي السياق ذاته أيضاً، تنقل إلينا وكالة «فارس» للأنباء الإيرانية تصريحات القائد السابق في الحرس الثوري الجنرال حسين همداني بتاريخ ٥ أيار/ مايو «أن إيران تقاتل اليوم في سوريا دفاعاً عن مصلحة ثورتها»، معتبراً أن أهمية هذه الحرب لا تقل عن أهمية الحرب العراقية الإيرانية.

وأعرب همداني عن رضاه إزاء الوضع في سوريا، زاعماً أن «حكومة بشار الأسد تعيش ظروفاً أفضل مقارنة بمعارضيه»، مضيفاً أن «بشار الأسد يقاتل نيابة عنا»، لكن السر الأخطر الذي كشف عنه همداني في تصريحاته، بأن إيران نجحت بتشكيل حزب الله السوري، والذي وصفه بـ«حزب الله الثاني» بعد حزب الله اللبناني، قائلاً: «بعون الله استطاع الإيرانيون تكوين حزب الله الثاني في سوريا»، مضيفاً أن بلاده شكلت مقرات في مختلف المحافظات الإيرانية لدعم سوريا التي أطلق عليها مقرات لدعم الشعب السوري، و«أن ١٣٠ ألف مقاتل من قوات التعبئة «الباسيج» المدربة تستعد للذهاب إلى سوريا».

ولكن سرعان ما حذفت الوكالة القريبة من الحرس الثوري والأجهزة الأمنية الإيرانية الخبر الذي كانت نشرته على صفحة «المحافظات الإيرانية» حسب موقع بي بي سي الناطق بالفارسية.

وهذا بدوره يؤكد أهمية المعلومات السابقة، وضرورة إبقائها سراً حتى اكتمال المشروع الفارسي في المنطقة، الذي يعتبر سوريا حلقته المركزية، للوصل بين العراق وبين شواطئ المتوسط في لبنان، وليس لاعتبار سوريا الجسر بن آسيا وإفريقيا كما يقول الفريق يحي رحيم صفوي، وهذا يُفسر أيضاً إصرار طهران على دعم النظام السوري، رغم الفواتير الباهظة التي يدفعها الإيرانيون لهذا الدعم، فهي معركتهم الاستراتيجية، وهم لا يقاتلون دفاعاً عن النظام السوري، بل هذا النظام يقاتل دفاعا عنهم وعن مشروعهم الفارسي المتزين بـ«قوس الممانعة».